Warith Scientific Journal

دور الإيرادات غير النفطية في النمو الاقتصادي– العراق حالة دراسية– للمدة 2004-2020

The role of non-oil revenues in economic growth - Iraq, a case study - for the period 2004-2020

م.م نوف علي عواد
Noof Ali Awad
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
University of Karbala / College of Administration and Economics
noof.a@uokerbala.edu.iq

م.م فاطمة تركي نعمة
Fatima turkey nema
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
University of Karbala / College of Administration and Economics
fatima.t@uokerbala.edu.iq

أ.د مناضل عباس الجواري
Munadhil Abbas Hussein
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد
University of Karbala / College of Administration and Economics
munadhil.a@uokerbala.edu.iq

المستخلص

لقد بذلت معظم دول العالم وخاصة الريعية منها جهودا كبيرة لتنويع الايرادات الحكومية وتعويض النقص الحاصل في العوائد المالية، ومع استمرار العجز المالي وتراجع الايرادات النفطية زادت الاهتمام بموضوع الايرادات غير النفطية وزيادة المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجماليGDP وتفعيل نظام الضرائبTaxes ، ويأتي هذا البحث لدراسة الايرادات غير النفطية واثرها في النمو الاقتصادي –العراق حالة دراسية متضمنا النمو الاقتصادي من ناحية المفهوم والمحددات والمؤشرات وبعض النظريات الاقتصادية في هذا الاتجاه وكذلك الايرادات غير النفطية من حيث المفهوم والاهمية والمصادر الرئيسة كالرسوم والضرائب والدين العام والاصدار النقدي الجديد كما حدث في العراق وايضا تضمن العلاقة الديناميكية بين الايرادات غير النفطية والنمو الاقتصادي، اذ توصل البحث الى وجود تأثير نسبي للإيرادات غير النفطية في النمو الاقتصادي في العراق واوصى الباحثين بضرورة رفع المساهمة النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني في خلق الناتج والقيمة المضافة والارتقاء بواقع الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعي، وبناء قاعدة مادية واصلاح الهياكل الانتاجية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات .

الكلمات المفتاحية: -الإيرادات غير النفطية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي

Abstract

Most countries of the world especially reinter ones, have made great efforts to diversify government aircraft and compensate for the shortfall in financial returns. With the prevention of fiscal deficits and the decline of oil aircraft, work has increased on the issue of non-oil aircraft, liberalizing the relative proportion of economic sectors in the gross domestic product, and activating the taxation and taxes system. This research is a study of non-oil revenues and their impact on economic growth - the case of Iraq, including economic growth from an economic standpoint, in terms of perspective, determinants, indicators, and some economic theories in this, as well as non-oil revenues in terms of concept, importance, and main sources such as fees, taxes, public debt, and new monetary issuance,

as happened in Iraq. Comprehensive of the dynamic compatibility between non-oil revenues and economic growth. The research concluded that there is a relative effect of non-oil revenues on economic growth in Iraq. The researchers recommended raising the relative differences of the sectors of the national economy in creating results and value in addition to improving the reality of the Iraqi economy as a renter economy, building a material base and fundamentally reforming productivity. Diversifying sources of income and the ability to obtain sources.

Keywords: Non-Oil Revenues, Economic Growth, Gross Domestic Product (GDP).

المقدمة

من المتعارف عليه اقتصاديا ان للقطاع المالي دورا مهما وحيويا في تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، لذلك تعد العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي واحدة من اهم القضايا المهمة في الاقتصاد الكلي، و يتم ذلك من خلال استخدام الإيرادات العامة الى تحقيق اهداف الدولة كتحسين الكفاءة الاقتصادية عبر إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل والثروة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الا ان اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بشكل يقترب من الاعتماد الكامل على واردات النفط في تغطية احتياجات الدولة يعيق خطط النمو الاقتصادي بل والتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فان الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى إيجاد مصدر اخر للإيرادات العامة يكون اكثر استقرارا من الإيرادات النفطية يتم الاعتماد عليه في وضع الخطط لتلبية الانفاق على متطلبات البنية التحتية ورفع المستوى المعاشي للطبقات الفقيرة، اذ تعد الإيرادات الضريبية احدى الأدوات التي تحاول الحكومة الاعتماد عليها في توفير بدائل للإيرادات غير النفطية، وان تكون تلك السياسة فاعلة ومؤثرة في الأنشطة الإنتاجية غير النفطية لتقوية مركز الدولة اتجاه الازمات والتقلبات الخارجية والحد من الانتكاسات التي تحصل في النمو الاقتصادي والتخلص من الازمات التي يتعرض اليها البلد بسبب التغيرات في أسعار النفط، اذ ان تحقيق النمو الاقتصادي يرتبط وبدرجة كبيرة بمدى توفر الموارد المالية، حيث ان كفاءة النظام الضريبي والوعي الضريبي والحصيلة الضريبية عوامل ينبغي التركيز عليها في السياسة الضريبية، اضف الى ذلك ان الإصلاحات المالية في النظام المالي وخاصة في العراق وفي الفترة الحالية ذات أهمية كبيرة لتعزيز الإيرادات غير النفطية واعتماد مبدأ التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مع رفع ديناميكية التفاعل القطاعي داخل الاقتصاد، وتأسيسا ما سبق توجب دراسة البحث على النحو الاتي:-

2-منهجية البحث

2-1-أهمية البحث: -تأتي أهمية البحث من العوامل الاتية: -

أ- كونه يسلط الضوء على أثر الإيرادات غير النفطية كأداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وإظهار وسائل وأدوات زيادة قاعدة الاعتماد على الإيرادات غير النفطية.
ب- إعطاء رؤية اقتصادية للنمو الاقتصادي وتطويره من خلال الية تفعيل الإيرادات غير النفطية من خلال القطاعات الإنتاجية (غير النفطية).

2-2-مشكلة البحث: -يعالج البحث المشكلة الاتية: -

أ- الى أي مدى استطاع العراق من تفعيل الإيرادات غير النفطية لتعزيز النمو الاقتصادي فيه من خلال مدة البحث المذكورة.
ب- الى أي مدى استطاع العراق من اعتماد سياسة مالية واليات مناسبة لزيادة وتيرة الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في خلق الناتج والقيمة المضافة تمهيدا لخروجه من وضعية الاقتصاد الريعي.

2-3-فرضية البحث: -ينطلق البحث من فرضية مفادها: -

أ- ان توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي في العراق.
ب- هنالك تأثير نسبي للإيرادات غير النفطية في احداث النمو الاقتصادي في العراق.

2-4-هدف البحث: -يهدف البحث الى تحقيق الأمور الاتية: -

أ- رؤية اقتصادية لتوضيح دور الإيرادات غير النفطية في النمو الاقتصادي في العراق
ب- قياس إثر الإيرادات غير النفطية في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام أحد الأدوات القياسية الحديثة (ARDL).

2-5-أسلوب البحث: -تم اعتماد الأسلوب الوصفي والاستقرائي النظري (Induction) في دراسة البحث فضلا عن استخدام الأسلوب القياسي باستخدام (ARDL). وبرنامج Eviews12.

2-6-الحدود الزمانية والمكانية للبحث: -تم الدراسة للبحث للمدة (2004-2020) في الاقتصاد العراقي

2-5-هيكلية البحث: -للإحاطة العلمية بموضوع البحث وتحقيقا لهدفه واثباتا للفرضية تم تقسيم البحث الى ما يلي:

المحور الأول: -الإطار النظري للإيرادات غير النفطية

المحور الثاني: -الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المحور الثالث: -الإيرادات غير النفطية ودورها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020).

3-الجانب النظري

3-1-المحور الأول: -الإطار النظري للإيرادات الغير نفطية: -

في هذا المحور من البحث سيتم التطرق الى ما يلي: -

3-1-1- مفهوم الإيرادات غير النفطية:-

يعرف الايراد العام بانه ((المبالغ التي يتم الحصول عليها من مصادر معينة (الدومين، الضرائب، الرسوم، الغرامات، الهبات، الغرامات وغيرها) بهدف اشباع الحاجات العامة وتمويل النفقات العامة كرواتب الموظفين ونفقات الصيانة وتمويل مشروعات الاستثمار وغيرها من النفقات الأخرى لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي)).**(Hussein , Jamal,2024,80)** اما بالنسبة الى مفهوم الإيرادات غير النفطية (الإيرادات البديلة) يعرفها صندوق النقد الدولي بانها ((اجمالي الإيرادات والمنح الغير مرتبطة بالنفط (صادرات النفط الخام والمواد المكررة والتحويلات من المؤسسات المملوكة للدولة المرتبطة بالنفط)).**(International Monetary Fund,2016,55)**. كما وتعرف الإيرادات الغير نفطية ((بانها كل أنواع الإيرادات التي لا تغطى من قبل الموارد النفطية ومن هذه الإيرادات هي إيرادات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والرسوم والكمارك وضريبة الدخل وغيرها من الإيرادات الغير نفطية)). **(, ghali Juman, 2019, 24)**. وينظر اليها بانها ((مجموعة من الإصلاحات التي تقوم بها الدولة من اجل تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال تنويع مصادر الدخل واضافة ضرائب جديدة كضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية والرسوم الأخرى)). **(sauod, 2023, 265)**. تعد الإيرادات غير النفطية أحد اهم الوسائل المعروفة لزيادة مصادر الإيرادات اذ ان تنويع مصادر الإيرادات أهمية كبيرة في خلق اقتصاد متطور وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، اذ ينظر الخبراء الى الإيرادات البديلة بانها فكرة الانتقال من الاعتماد على الإيرادات التقليدية والاعتماد على مصادر جديدة تلبي حاجة الاقتصاد والارتقاء بالواقع العام. **(AL-halo AL-ghorabe, 2022, 151)**. اذ انه التنويع في مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب تنمية متوازن قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المتنوعة وكذلك يعتبر عملية تراكمية من اجل زيادة مساهمة القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. **(Salem, Musb, 2017, 119).**

3-1-2-مصادر الإيرادات غير النفطية والية تطويرها: -

1- الإيرادات العامة للدولة (الإيرادات الاقتصادية): -تعرف الإيرادات العامة بانها مجموع الموارد المالية التي تحصل عليها الحكومة من مصادرها الداخلية او مصادرها الخارجية، فضلا عن القروض الداخلية والقروض الخارجية التي تحصل عليها لتغطية النفقات العامة لتحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية. **(AL-malwlaa, 2023: 295)**. وقد أدى تطور الدولة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية في الأنشطة الاقتصادية الى تطور وتنمية الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة التي تكمن في الضرائب التي تحصل عليها الدولة وعوائدها للملك الخاص والقروض والرسوم والاصدار النقدي الجديد، بما يواكب التطور من حجم الانفاق العام. **(mohanad, other, 2023:169). ومن مصادر الإيرادات العامة:**

أ- **الدومين العام: -يقصد** به ((الأموال التي تمتلكها الدولة او هيأتها العامة والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل الأنهار والطرق والجسور والموانئ، والتي لا تتقاضى الدولة ثمنا من الافراد لقاء استخدامهم لها)). **(saba, 2022: 12)**

ب- **الدومين العقاري: -**هو ((الدومين من املاكها العقارية ويدخل من ضمنها النشاط الزراعي كاستغلال الأراضي الزراعية وتكون ايراداته من المحاصيل الزراعية وما يحصل عليه من ايجار الذي يدفعه المستأجرون للأراضي الزراعية، وكذلك ايجار المساكن التي تنشأها الدولة وعلى الاغلب لا تهدف الدولة من خلالها الحصول على إيرادات للخزينة، بقدر توفير خدمة عامة لأصحاب الدخول المحدودة)).

(AL- eabadali, other, 2023: 178)

ت- **الدومين المالي:** -يتمثل بما تحققه الدولة من المحافظ الاستثمارية سواء كان منها الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من المحافظ الاستثمارية، ويعتبر هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص وهذا ما يبين رغبة الدولة الاشراف على القطاع الخاص والسيطرة على بعض المشروعات ذات النفع العام لكي تتضمن تحقيق المصلحة العامة من شركات ومشروعات. **(Abad AL Hamid, 2010: 253).**

2- **الإيرادات السيادية:** -تتمثل في ((الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا لما لها من حق السيادة تتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم، وتذهب الى خزينة الدولة، وتعد الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في الكثير من دول العالم، وبالتالي فان حصيلة الضرائب تكون كبيرة، وخاصة في البلدان الغربية، اذ زاد الاعتماد على ضريبة الدخل كمصدر رئيسي للإيرادات العامة)). **(Ibrahim, 2007: 3).** اذ تعرف الضرائب بانها مبلغ من النقود المنتفع وخدمة عامة تتمثل بحماية وضمان المجتمع ككل. **(Khalil, ALawzi, 2013: 250).** وتعد الضرائب من مصادر الإيرادات الغير نفطية وهي من اهم الوسائل الأساسية والاقتصادية والمالية التي تتمكن الدولة عن طريقها التأثير في الحياة الاقتصادية، فهي مصدر إيرادات الدولة القوية واداة اقتصادية وسياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية. (**Auriol,Wartlers,2005:230**). وتعتبر ضريبة الدخل من إيرادات الضرائب الغير نفطية وضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة وضريبة التعليم والمساعدات، اذ يعد النظام الضريبي للبلد محددا رئيسيا لمؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاديات المتقدمة والنامية، ومن ثم توجد علاقة بين الهيكل الضريبي ومستوى النمو الاقتصادي. (**AL Sharif,2003:90**). اما الرسم يعرف بانه مبلغ نقدي جبري يدفعه الفرد مقابل الحصول على خدمة خاصة تقدمها الدولة، والرسوم لها أهمية في مالية الدولة، كونها جزء من الإيرادات العامة، ولكن تطور الدولة فرض عليها مسؤولية اتباع الحاجات العامة في جميع المجالات، ولهذا فقد تضاءلت أهمية الرسوم والاعتماد على الضرائب في الإيرادات العامة. (**AL-eabadali, other, 2023: 379**).

3- **الإيرادات الائتمانية**: -وهي ((مصادر غير عادية مثل المبالغ التي تظهر في ميزانية الدولة بشكل غير منتظم، كالقروض والاعانات والاصدار النقدي، حيث ان القروض العامة تأتي بعد الضرائب والرسوم من حيث الأهمية في التأثير في إيراداتها المالية في الحياة الاقتصادية، فقد أصبحت وسيلة اعتيادية ممكن ان تلجا اليها الدولة حديثا في معالجة العجز المالي)). (**AL-Janabi, 2007:64**).ويمكن للدولة ان تلجأ للاقتراض من المستثمرين او الجمهور او القطاع المصرفي الداخلي عندما تواجه عجزا في الميزانية العامة، عن طريق بيع سندات الخزينة الى الجمهور، أي انها تتعهد بدفع مبلغ معين مع فوائد في المستقبل وهذا الاقتراض يزيد من الدين، لذا فان تمويل العجز بهذه الوسيلة يعد ماليا بحتا. والذي لا يترتب عليه زيادة في عرض النقد. **(Guartini , Astrup, 1999: 391).** اما الإصدار النقدي الجديد فيعتبر الملاذ الأخير للتمويل، أي عندما تعجز الدولة بجميع مصادرها عن تمويل الخزينة العامة فلا تجد الحكومة من مناص من الطلب من السلطة النقدية باستخدام سلطتها القانونية من منح قوة إبرائية للعملة وطبع عملات جديدة من المعروض النقدي مقبول التداول بموجب القانون. (Hussein, Jamal, 2024: 83). ومن الإيرادات الائتمانية الإعانات وهي عبارة عن مبالغ نقدية تخصصها الدولة عبر زيادة نفقاتها العامة من اجل مساعدة المنتجين والقطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح كالإعانات الاقتصادية التي تقدمها للصناعات الناشئة والمصدرين والاعانات الاجتماعية. **(Bu Hamid, 2005: 20).**

3-1-3-علاقة الإيرادات غير النفطية ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: -هنالك علاقة بين الإيرادات غير النقطية والمتغيرات الاقتصادية الكلية نذكر منها: -

أولا: -علاقة الإيرادات غير النفطية بالإنفاق العام: -

تتضمن النفقات العامة جميع النفقات المخصصة في الموازنة سواء أكانت جارية ام استثمارية، والتي تتركز في مشتريات السلع والخدمات لمختلف المؤسسات والدوائر والمرافق العامة فضلا عن المدفوعات التحويلية المختلفة بهدف تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي. (Ismael, 2009:15) ويعد الانفاق العام احدى أثقل ركائز النمو الاقتصادي محليا، اذ يقتضي ضرورة الانفاق الحكومي ومسؤولياته المهمة، وتكثيف العمل للسيطرة عليه وعلى وجه الخصوص في حالات التحسن والانتعاش الاقتصادي، وذلك لضمان تحقيق فوائض أساسية مرتفعة تمكن الدول من خفض ديونها، فضلا عن مراقبة ارتفاع الانفاق عند ارتفاع الإيرادات، ولا سيما الإيرادات غير النفطية. (**AL-Mayahi,2022:27**). اذ يتأثر توزيع الدخل بالإنفاق العام من خلال تأثيره في هيكل توزيع الدخل الذي يشير الى الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل بين الفئات المختلفة للمجتمع، ويطلق عليه توزيع الدخل الشخصي، وايضا كيفية توزيع الدخل الوطني بين عناصر الإنتاج (راس المال، التنظيم، العمل، الأرض) ويسمى بالتوزيع الوطني للدخل.**(Ali, AL- Sabawi, 2022:196)** وهذا يعني ان الانفاق الحكومي يؤثر على هيكل التوزيع في

مرحلتين الأولى مرحلة التوزيع الاولي للدخل اي توزيع الدخل بين الذين أسهموا فيه أي بين عناصر الإنتاج، ومرحلة التوزيع النهائي ويسمى مرحلة إعادة التوزيع التي تشهد ادخال توزيعات على التوزيع الاولي بمعنى توزيع الناتج او الدخل والتي تشهد ادخال تعديلات على التوزيع الاولي بصفتهم مستهلكين. ان العلاقة بين الإيرادات والنفقات ضرورية وواضحة، اذ ان هناك خيارات امام الحكومة لاستخدام السياسة الضريبية والعامة الإيرادات الأخرى التي تم الإشارة اليها سابقا، فاستخدام السياسة المالية هي الطرية الأكثر وصفا والأفضل ممارسة وتساعد في احتواء تحيز العجز وتسهيل الادارة العامة لمواجهة التقلبات الدورية وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. **(AL-Mayahi,2022:28)**

ثانيا: -علاقة الإيرادات غير النفطية بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: -تسعى العديد من البلدان المتقدمة الى تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية ورفد موازنتها والتخلص من الريعية النفطية، وبالتالي مدى المساهمة في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. **(Mortada, Fawad, 2022:486)**. اذ ان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يركز على أهمية تحسين القدرات الإنسانية واستعمال هذه القدرات في الإنتاج كما ان تطور هذه الافراد يتطلب الاستثمار في الافراد بينما يتطلب الاستثمار في الافراد مساهمة الافراد في التشغيل ونمو الناتج المحلي الإجمالي وان معرفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد عاملا أساسيا من عوامل التنمية البشرية والذي يتم التعبير عنه بمؤشر الدخل، اذ ان زيادة الدخل الحقيقي للفرد تعتبر تطورا في المستوى المعاشي والذي بدوره يرتبط بارتفاع الاستهلاك على السلع والخدمات وبالتالي يودي الى ارتفاع رفاهيته.(**AL-faraji, Hamd,2021:330)**. اذ اعتاد أغلبية الباحثين الاقتصاديين عند دراسة الأداء الاقتصادي لبلد ما بالتطرق إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعده أحد مؤشرات النمو الاقتصادي وبدوره يعكس أحد مظاهر الاقتصاد القومي وهو مستوى المعيشة للسكان إن هذا المعيار في حقيقته هو ناتج قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. ومن ناحية أخرى فيما يخص الدولة الريعية النفطية فإن إجمالي الناتج المحلي يتضمن القطاع النفطي والقطاع غير النفطي وبما إن نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كبيرة فمن غير شك سوف يتأثر ذلك الناتج مع تغير أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وفي هذه الحالة فال غرابة أن ينخفض نصيب الفرد من هذا الناتج بانخفاض أسعار النفط ويرتفع بارتفاعها.

4-1-المحور الثاني: -الإطار النظري للنمو الاقتصادي: -

يُعد النمو الاقتصادي هدفاً لأي سياسة اقتصادية بغض النظر عن وضع البلد سواء كان متقدماً ام نامياً، والنمو هو عملية معقدة يصعب التعرف على طبيعة العوامل المؤثرة فيها. اذ يتطلب تحقيقه توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الملائمة من اجل الوصول اليه لكونه يعبر عن درجة التقدم وتطور البلد ومدى استقراره سواء أكان ذلك استقراراً اقتصادياً أم سياسياً.

4-1-1- مفهوم النمو الاقتصادي: -

يعرف النمو الاقتصادي ((بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان)). (**AL-wadi, other, 2010, 343**). كما يمثل النمو الاقتصادي ((بأنّه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في المتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي)). (**Ajamiya, other,2010:78**). ويعتبر النمو الاقتصادي ((أحد اهم المؤشرات الاقتصادية ويعرف بانه مجموع القيم المضافة الى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، ويعمل النمو الاقتصادي على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالناتج المحلي بما يحقق معدلا مرتفعا في الاشباع والرفاهية لأفراد المجتمع)). (Ali, 2021:292). وينظر البعض الى النمو الاقتصادي بانه ((مجهود يبذل للارتفاع بالدخل الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة استخداما اكفا واشمل لرفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان)). (**sayel, shihab,2023:352).**

4-1-2-مؤشرات النمو الاقتصادي: -

هنالك مجموعة مؤشرات للنمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي: -

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: -((يعبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن قيمة السلع والخدمات التامة الصنع داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسب، وما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما، لذلك يعتبر من اهم المؤشرات وأكثرها شمولا على مجمل الإنتاج من السلع والخدمات)). (**Samuelsson, Torrid, 2006:451).** يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية، وليس بالقيمة النقدية وذلك باستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي، فتزايد الناتج القومي الحقيقي يعني أن

الاقتصاد ينمو، أما تناقص الناتج القومي فيعني أن الاقتصاد القومي يتناقص، في حين أذا كان الناتج القومي مستقراً فيعني أن الاقتصاد القومي ثابت. (AL-qadi,1975:80).

2- معدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي: -يعد متوسط الدخل الفردي مؤشرا مهما، على الرغم من الانتقادات الموجهة له، اذ يعبر عن حالة الرفاهية المادية للفرد، فضلا عن انه مقياس لمستوى التقدم والتطور الاقتصادي في بلد ما. **(Abd AL-Rahman, other, 2004:276).** كما يجب إن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود الى أنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معياراً للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان، معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي الى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل الفرد ثابتاً، وعلى الرغم من أهمية زيادة متوسط دخل الفرد فأنه من الأفضل التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو الاقتصادي بوصفه مظهراً كلياً للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، فضلاً عن ذلك فأن زيادة الدخل القومي صفة ملازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. **(Mandhur,2006:36).**

3- معدل نمو التجارة الخارجية: -تعد مصدرا للحصول على التمويل اللازم لعملية التنمية، فضلا عن كونها مصدرا رئيسيا للسلع الوسيطة والإنتاجية اللازمة، اذ تودي الصادرات والاستيرادات دورا مهما في تحديد سعر صرف العملة المحلية، مما يودي الى التأثير على وضع ميزان المدفوعات، فعند زيادة الصادرات غير النفطية يودي الى زيادة عرض العملات الأجنبية الى رفع مستويات الاستثمار ثم توفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. (**Todaro, 2009:189**).

4-1-3-العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: -

بالرغم من اختلاف مفهوم النمو الاقتصادي من نظام لآخر بوصفه هدفاً من اهداف السياسة الاقتصادية الا ان شروط تحققه تبقى كما هي باختلاف هذه النظم: -

1- الموارد البشرية: -ان قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي أو عدمه تبقى مرهونة بحجم الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها البلد باعتبارهما جوهر عملية النمو، فأن النمو الاقتصادي يمكن ان يتحقق نتيجةً لزيادة كمية الموارد البشرية وكذلك بزيادة نوعية هذه الموارد، أي انتاجية العمل. وتعتمد انتاجية العمل على عدة عوامل منها: التقدم التكنلوجي وتراكم رأس المال، والتعليم والتدريب وعوامل البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي. (**AL-Amen, 2002:374**). اذ يمثل العامل البشري العامل المهم في تنمية القدرة الإنتاجية وبالتالي يعتبر له دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ولا توجد فائدة من التطور التكنلوجي بدون وجود العمالة الماهرة التي تستطيع مواكبة التطور التكنلوجي وبالتالي زيادة الإنتاجية.

2- الموارد الطبيعية: -يعتمد انتاج كل اقتصاد ونموه الاقتصادي بما متوفر لديه من كمية ونوعيه موارده الطبيعية كخصوبة التربة ووفرة المعادن والمياه والغابات وغيرها، وهذه الموارد لا تتحقق الا إذا استغلها الانسان والذي يودي الى رفع معدل النمو الاقتصادي مستقبلا.(**Samuelsson, Torrid, 2006:588**).

3- التقدم التكنلوجي: - ان التطور التقني يسمح بإنتاج سلع وخدمات أكثر بقدر معين من الموارد ومن ثم يزيد معدل النمو ويعتمد التغير التكنولوجي على طبيعة المجتمع، فالسكان الأكثر تعليماً يزيدون من إمكانية التقدم التكنولوجي، فالتعليم يعطي للبلدان الصناعية ميزة يتفوقون بها على البلدان النامية في استحداث وتنفيذ الابتكارات كما أن البلدان الصناعية تنفق نسبة 2-3% من ناتجها القومي على البحث والتطوير في الوقت الذي لا يمكن للبلدان النامية من توفير مثل هذه الاموال لتنفقها على البحث والتطوير الذي من شأنه يزيد من التقدم التكنولوجي.**(Guartini , Astrup, 1999: 588).**

4- تراكم راس المال: -ان مصطلح تراكم راس المال الى المكون المادي الناشئ عن عملية الاستثمار ويتجسد بصورة رئيسية بالإضافات المتحققة في الموجودات القائمة من المكائن والمعدات والابنية والانشاءات ووسائط النقل. **(The Ministry of planning, 2009:44)**، وبالتالي تختلف الدول فيما بينها من حيث قدرتها على استخدام وتطوير وتحسين الابتكارات والاساليب التكنولوجية الحديثة، وكذلك في قدرة الدول على توطين التكنولوجيا الحديثة داخل السلع والمنتجات والعمليات الانتاجية المختلفة داخل القطاعات الاقتصادية على الاداء التجاري للدولة في الاسواق الدولية وكذلك على معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل. **(AL-Habib, 2000:473).**

5-1-المحور الثالث: -الإيرادات غير النفطية ودورها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020).

يعتمد مستوى النمو الاقتصادي لأي دولة الى حد كبير على الإيرادات من المنتجات النفطية وغير النفطية وتمثل الإيرادات كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية وممول أساسي للنمو الاقتصادي، وسوف يتم التطرق في هذا المبحث الى دور الإيرادات غير النفطية في النمو الاقتصادي.

5-1-1-واقع الإيرادات غير النفطية في العراق: -

بما ان النفط هو العامل الحاسم في الاقتصاد العراقي، فخلال عمر الدولة العراقية قد أدى دورا رئيسيا في صياغة برامج وخطط التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من ضخامة هذا المالي الذي تحقق نتيجة تصدير النفط، لم يستعد العراق لوضع خطط امنة تقئ الاقتصاد العراقي من الصدمات الخارجية التي يتعرض اليها الاقتصاد، ومنها الازمات المالية التي مر بها العالم وتأثرت بها البلدان التي تعتمد على النفط ومنها العراق. ان الإيرادات غير النفطية تمثل المصدر الثالث لتمويل الموازنة العامة بعد الإيرادات النفطية والايرادات الضريبية، وتشمل جميع الإيرادات العامة في الموازنة العامة، بضمنها الإيرادات الاستثمارية وايرادات ايجار أملاك الدولة والايرادات التحويلية، وخدمات الدوائر والايرادات غير المصنفة. (**Mohammed, Hussein, 2022:488**). اذ تشكل الإيرادات الضريبية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة والمصدر الثاني بعد الإيرادات النفطية وقد شهدت حصيلة هذه الإيرادات بالقيم المطلقة تزايدا لمعظم السنوات كما موضح بالجدول الاتي: -

جدول رقم (1) الإيرادات العامة والايرادات الضريبية في العراق للمدة بالأسعار الجارية في العراق (مليار دينار) للمدة (2020-2004)

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبه الزيادة في الإيرادات الضريبية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الإيرادات غير النفطية الأخرى	نسبة الزيادة في الإيرادات غير النفطية%	نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة الإيرادات غير النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي%
2004	22703.95	109.87	___	532353587	3637.2	_____	42.2	1.8	6.7
2005	27469.93	336.46	206.23	735335986	9881.1	171.67	37.2	4.5	13.3
2006	33257.99	400.83	19.13	955879548	2147.5	-78.27	34.7	4.1	2.1
2007	43381.88	969.48	141.87	1114558134	1801.2	-16.13	38.8	8.6	1.6
2008	67033.28	819.48	-15.47	1570260616	3051.1	69.39	42.6	5.2	1.9
2009	46737.33	2821.32	244.28	1306432004	3490.6	14.40	35.7	2.1	2.6
2010	59172.19	1292.1	-54.20	1620645655	3254.8	-6.76	36.6	7.9	1.9
2011	86947.39	1491.29	15.42	2173271074	1536	-52.81	40.0	6.8	0.6
2012	97175.36	2135.11	43.17	2542254907	2546.1	65.76	38.2	8.3	0.9
2013	92402.56	2335.11	9.37	2735875292	8313.2	226.51	33.8	8.5	3.0
2014	86809.41	1552.82	-33.50	2663326551	8537.6	2.70	32.5	5.8	3.1
2015	44927.32	1068.12	-31.21	1946809718	15158	77.54	23.0	2.3	7.7
2016	54409.41	3861.89	261.56	1969241417	10142	-33.09	27.6	1.9	5.1
2017	79011.42	3451.5	-10.63	2216657095	11061	9.06	35.6	1.5	4.9
2018	106569.8	5686.2	64.75	2689188740	10950	-1.00	39.6	2.1	3.7
2019	107567	4014.5	-29.40	2778848694	8350.7	-23.74	38.6	1.4	3.0
2020	63199.7	4718.2	17.53	1987743254	8751.2	4.80	31.7	2.3	4.1

المصدر: -

- fouad Hussein, Murtha Mohammed, Analysis of the contribution of tax revenues to economic growth (2020-2004) in Iraq for the period, Wraith scientific journal, vol 5, no 16, 2023.

اذ نلاحظ ان الإيرادات غير النفطية (ومنها الإيرادات الضريبية) قد تزايدت لمعظم مدة البحث، اذ بلغت ما مقداره (109.87) مليار دينار في عام 2004، واستمرت هذه الزياد الى عام 2004 حيث حققت زيادة كبيرة وصلت الى (282.32) مليار

دولار والسبب يعود الى انخفاض أسعار النفط بسبب الازمة الاقتصادية، أدى الى اهتمام الحكومة في تحصيل الضرائب، وأيضا عاودت بالانخفاض في عامي (2020 و2011) بسبب ارتفاع أسعار النفط وعدم اهتمام الحكومة في الضرائب، لتعاود الارتفاع مرة أخرى في عام (2012) اذ بلغت حوالي (2135.11) مليار دينار وذلك بسبب حالة التعافي والانتعاش للاقتصاد بسبب حالة الاستقرار الاقتصادي وزيادة الانفاق العام والذي أدى الى زيادة الضرائب الغير مباشرة المفروضة على الأنشطة التجارية خاصة الاستيرادات، واستمر الانخفاض والارتفاع بسبب حدوث الازمات مرة والاستقرار الاقتصادي تارة أخرى الى ان بلغ في عام 2020 الى (4718.20) مليار دينار بسبب زيادة فرض ضرائب جديدة بسبب التقدم التكنلوجي للبلد.

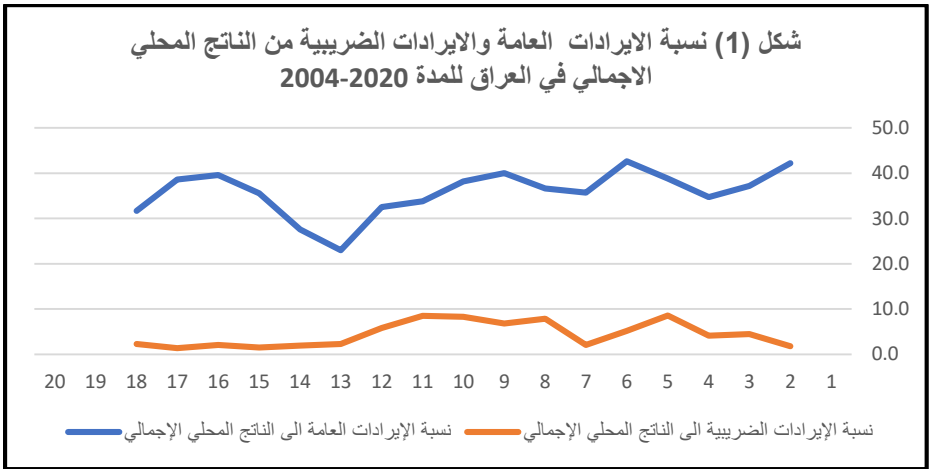

المصدر: -من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2-51- تحليل دور الإيرادات غير النفطية الأخرى في النمو الاقتصادي في العراق: - ان المصدر الاخر للإيرادات العامة هي الإيرادات غير النفطية الأخرى كالدومين والرسوم وضريبة الدخل وغيرها، اذ يوضح الجدول (1) ان الإيرادات غير النفطية خلال مدة الدراسة قد شهدت تذبذبا واسعا، الى ان وصلت الى(3051.1) مليار دينار عام 2008 مقارنة 2007 أذ بلغت الإيرادات غير النفطية (1801.2)مليار دينار وكانت نسبة الإيرادات الغير نفطية الى الناتج المحلي الإجمالي 6.7 %وكانت النسب متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض الى ان وصلت نسبة الإيرادات غير الضريبية في 2020% الى 4.1 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة كانت اعلى من نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة، وهذا وان يدل على الاعتماد على الإيرادات غير النفطية مع التطور التكنلوجي وظهور إيرادات جديدة ساهمت في رفع نسبة الاعتماد على الإيرادات غير الضريبية.

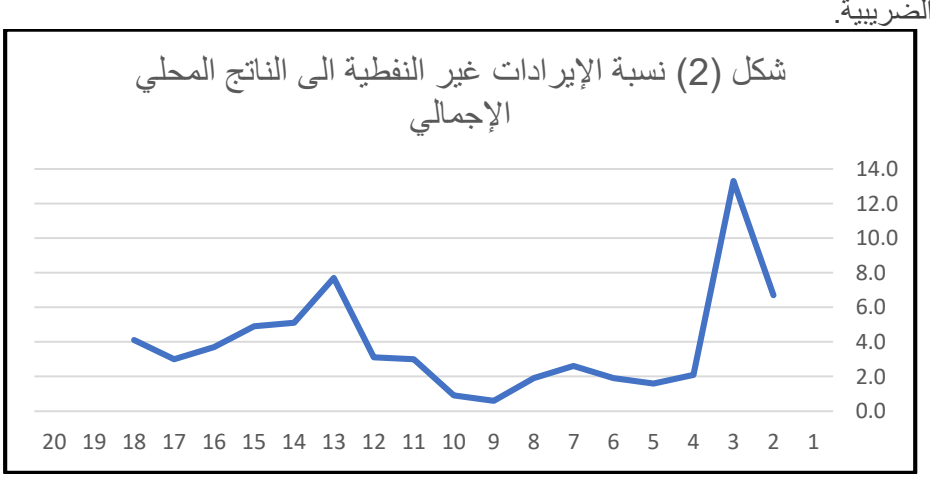

المصدر: -من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

اما على صعيد النمو الاقتصادي في العراق والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي للمدة الجزيئة 2002-2008 (24.15%) وللمدة الجزئية (2008-2012) (10.11%) وللمدة الجزئية الرابعة (2010-2020) (0.18%) وعلى صعيد كامل المدة (2004-2020) (8.06%)، مقارنة بمعدلات النمو السنوي المركبة للإيرادات غير النفطية والتي بلغت (-3.45%) للمدة الجزئية الأولى، (-3.55%) للمدة الجزئية الثانية، (31.84%) للمدة

الجزئية الثالثة و(-2.90%) للمدة الجزئية الرابعة، وخلال كامل المدة (2004-2020) (4.48%)، حيث يلاحظ ان معدلات النمو السنوية المركبة للإيرادات غير النفطية كانت سالبة بالأغلب مقارنة مع معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.
*تم احتساب معدلات النمو السنوية

5-1-3-تقدير العلاقة بين الإيرادات غير النفطية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020.

تم تقدير العلاقة بين الإيرادات غير النفطية (nonr) والايرادات الضريبية (Tr) كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي GDP خلال مدة البحث المذكورة واخذ النموذج التوصيف الاتي: -

GDP= F (NONR, TR)…… (1)

وقبل اجراء التقدير للعلاقة المذكورة لابد من

أ- معرفة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي – فولير الموسع ADF
ب- معرفة فترة الابطاء المثلى OPTIMEL-Log
أ- استقرارية السلاسل الزمنية ديكي – فولير الموسع ADF اختبار جذر الوحدة unit – root

أشار اختبار ديكي فولير بان الناتج المحلي الإجمالي GDP قد استقر بعد اخذ الفرق الثاني Second differenceاما الإيرادات غير النفطية والايرادات الضريبية فقد استقر عند اخذ الفرق الأول وعليه فان المنهجية القياسية المعتمدة في التحليل القياسي VAR، وعليه نرفق فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة(H1)

H0: Series have a unit root
H1: Series have not a unit root

جدول(2) اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية (unit-root) ديكي فولير الموسع ADF للسلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل القياسي في العراق للمدة 2004-2020

	Level						عند المستوي		
variables	a			B			C		
المتغيرات	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.value	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.v
GDP	-1.65	-3.06	0.43	0.81	-3.79	0.99	-1.44	-1.96	0.13
NON R	-1.96	-3.05	0.29	-1.65	-3.71	0.72	-1.16	-1.96	0.21
TR	-2.29	-3.05	0.18	-2.96	-3.75	0.17	-1.28	-1.96	0.17
	First differenceالفرق الأول								
variables	a			B			c		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.v	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.v	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.v
GDP	-0.14	-3.06	0.92						
NON R	-5.03	-3.06	0.001	-2.51	-3.79	0.31	-0.37	-1.96	0.53
TR	-4.84	-30.6	0.001						
	Second differenceالفرق الثاني								
variables	a			b			c		
	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.v	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.v	القيمة الاحصائية	القيمة الحرجة	p.v
GDP	-2.50	-3.8	0.13	-2.81	-3.75	0.21	-2.40	-1.96	0.02

المصدر: - من عمل الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

a -تعني تقاطع b- تعني تقاطع واتجاه c : -تعني بدون تقاطع

ب- فترة الابطاء المثلى optimal log: -اشارت المعايير FPE،SC ان فترة الابطاء المثلى للنموذج المقدر هي فجوة زمنية واحدة (IOG=1) وكما موضح في الجدول الاتي: -

جدول (3) فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GDP NONR TR						
Exogenous variables: C						
Date: 03/24/24 Time: 10:01						
Sample: 2004 2021						
Included observations: 15						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-599.4396	NA	1.54e+31	80.32528	80.46689	80.32377
1	-587.2147	17.92983*	1.04e+31	79.89529	80.46173	79.88926
2	-573.7630	14.34846	7.00e+30*	79.30173	80.29300*	79.29117
3	-563.0352	7.151867	1.01e+31	79.07136*	80.48746	79.05628*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: -من عمل الباحثين بالاعتماد على Eviews12

ث- تقدير VAR: -أشار تقدير VARبوجود علاقة موجبة وطردية بين الناتج المحلي الاجماليGDP والايرادات الضريبية TR في السنة الماضية (المتخلفة زمنيا) في حين كان خلاف ذلك في السنة المتخلفة زمنيا (NONR-2) او (TR-2) ، وان المتغيرات المستقلة (الإيرادات غير النفطية والضريبة) توثر في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بنسبة 69% والباقي 31% يعد لعوامل أخرى لم تدخل بالنموذج، والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية حسب اختبار F-Test كون ان قيمة F المحتسبة البالغة (3.36) اكبر من القيمة الجدولية عند V1=6 V2=10

جدول (4) تقدير VAR

Vector Autoregression Estimates			
Date: 03/24/24 Time: 10:06			
Sample (adjusted): 2006 2021			
Included observations: 16 after adjustments			
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]			
	GDP	NONR	TR
GDP(-1)	1.928525	6.80E-06	2.31E-06
	(0.45684)	(2.2E-06)	(1.2E-06)
	[4.22145]	[3.07396]	[1.97067]
GDP(-2)	-1.076324	-7.03E-07	-1.96E-06
	(0.44050)	(2.1E-06)	(1.1E-06)
	[-2.44342]	[-0.32923]	[-1.73817]
NONR(-1)	43095.41	0.365766	0.155788
	(49342.9)	(0.23910)	(0.12663)

	[0.87339]	[1.52977]	[1.23026]
NONR(-2)	-2232.740	0.400481	0.102869
	(47674.9)	(0.23102)	(0.12235)
	[-0.04683]	[1.73357]	[0.84078]
TR(-1)	-4650.947	-0.966216	-0.060872
	(139626.)	(0.67658)	(0.35833)
	[-0.03331]	[-1.42809]	[-0.16988]
TR(-2)	-166848.8	-1.071371	0.248685
	(146106.)	(0.70798)	(0.37496)
	[-1.14197]	[-1.51328]	[0.66324]
C	2.12E+08	-6389.006	-650.5188
	(4.9E+08)	(2395.70)	(1268.80)
	[0.42796]	[-2.66687]	[-0.51270]
R-squared	0.691446	0.782982	0.556277
Adj. R-squared	0.485743	0.638303	0.260462
Sum sq. resids	2.76E+18	64733639	18157472
S.E. equation	5.53E+08	2681.907	1420.386
F-statistic	3.361381	5.411855	1.880488
Log likelihood	-340.2075	-144.4086	-134.2390
Akaike AIC	43.40094	18.92608	17.65488
Schwarz SC	43.73895	19.26409	17.99289
Mean dependent	1.89E+09	6193.191	2288.637
S.D. dependent	7.72E+08	4459.345	1651.681
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.58E+30	
Determinant resid covariance		4.59E+29	
Log likelihood		-614.5012	
Akaike information criterion		79.43765	
Schwarz criterion		80.45167	
Number of coefficients		21	

المصدر: -من عمل الباحثين بالاعتماد على Eviews12

د- اختبار التكامل المشترك (جوهانسن – جسلس):- أشار هذا الاختبار (اختبار الأثر Trace) بوجود ثلاثة اتجاهات للتكامل المشترك، وذلك كون ان القيمة الإحصائية والبالغة (46.42) هي اكبر من القيمة الحرجة (critical value) والبالغة (29.79) عند مستوى معنوية 5% وان p- value اقل من مستوى المعنوية 5% أي 0.0003)، بينما أشار اختبار القيمة العظمى max – Eigen الى الطبقة نفسها بوجود ثلاثة اتجاهات للتكامل المشترك كون ان القيمة الإحصائية (statistical value –) والبالغة (27.10) اكبر من القيمة الحرجة (21.13) وان p-value هي اقل من مستوى المعنوية 5% أيضا والبالغة قيمتها (0.006)، وعليه فان العلاقة المقدرة هي علاقة تتسم بخاصية التكامل المشترك

جدول (5) اختبار التكامل المشترك – جوهانسن -جسلس

Date: 03/24/24 Time: 10:08			
Sample (adjusted): 2007 2021			
Included observations: 15 after adjustments			
Trend assumption: Linear deterministic trend			
Series: GDP NONR TR			
Lags interval (in first differences): 1 to 2			

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
Hypothesized		Trace	0.05
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value
None *	0.835891	46.42802	29.79707
At most 1 *	0.634254	19.31966	15.49471
At most 2 *	0.245847	4.232409	3.841465
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level			
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)			
Hypothesized		Max-Eigen	0.05
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value
None *	0.835891	27.10835	21.13162
At most 1 *	0.634254	15.08726	14.26460
At most 2 *	0.245847	4.232409	3.841465
Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level			
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			

المصدر: -من عمل الباحثين بالاعتماد على Eviews12

ه-نموذج تصحيح الخطأ VECM: -أشار نموذج تصحيح الخطأ: -أشار نموذج تصحيح الخطأ بعدم وجود علاقة توازنيه طويلة المدى وذلك كون ان قيمة معلمة التكيف او التعديل (Speed and just mint coefficient) كانت موجبة (0.56) وغير معنوية حيث ان قيمة p-value لها أكبر من مستوى المعنوية 5% أي(0.29)، وكما موضح في الجدول الاتي: -

جدول(6) نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 03/24/24 Time: 10:19				
Sample (adjusted): 2007 2021				
Included observations: 15 after adjustments				
D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) - 5572.20356906*NONR(-1) - 489138.21993				
*TR(-1) - 787173239.643) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(GDP(-2))				
+ C(4)*D(NONR(-1)) + C(5)*D(NONR(-2)) + C(6)*D(TR(-1)) + C(7)				
*D(TR(-2)) + C(8)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.565479	0.504868	1.120052	0.2996
C(2)	0.475752	0.690343	0.689154	0.5129
C(3)	-0.584984	0.590289	-0.991013	0.3547
C(4)	-17279.33	75136.66	-0.229972	0.8247
C(5)	-46633.17	61354.58	-0.760060	0.4720
C(6)	379624.2	269518.8	1.408526	0.2018
C(7)	230838.1	209836.5	1.100086	0.3077
C(8)	-1.73E+08	2.12E+08	-0.816587	0.4411
R-squared	0.544149	Mean dependent var		-63725303

Adjusted R-squared	0.088297	S.D. dependent var	6.66E+08
S.E. of regression	6.36E+08	Akaike info criterion	43.68327
Sum squared resid	2.83E+18	Schwarz criterion	44.06090
Log likelihood	-319.6245	Hannan-Quinn criter.	43.67925
F-statistic	1.193698	Durbin-Watson stat	1.788606
Prob(F-statistic)	0.410643		

ه-التحليل الحركي للنموذج: -يقسم هذا الاختبار الى اختبارين هما

1- اختبار تجزئة التباين Decomposition variation :-أشار اختبار تجزئة التباين وعلى مدى عشر سنوات متالييه ان حدوث تباين او انحراف في الإيرادات غير النفطية non r وحدة معيارية واحدة او انحراف معياري واحد يودي الى احداث تباينات او تغيرات في النمو الاقتصادي (GDP) بنسبة 0.74% في السنة الثانية، و1.31% في السنة الثالثة، و1.63% في السنة الرابعة وهكذا حتى تصل نسب التاثير في النمو الاقتصادي الى 5.11% في السنة العاشرة، كذلك ان حدوث التباين في الإيرادات الضريبية بمقدار 1% تودي الى حدوث تباينات في النمو الاقتصادي بنسبة 0.001% في السنة الثانية وهي نسبة ضئيلة 1.57% في السنة الثالثة، 4.58% في السنة الرابعة وهكذا حتى تصل الى 17.27% في السنة العاشرة.

جدول (7) تجزئة التباين

Variance Decomposition of GDP:				
Period	S.E.	GDP	NONR	TR
1	5.53E+08	100.0000	0.000000	0.000000
2	1.24E+09	99.25055	0.747564	0.001884
3	2.00E+09	97.10971	1.310386	1.579907
4	2.76E+09	93.77954	1.638526	4.581936
5	3.45E+09	88.91584	1.513365	9.570793
6	3.99E+09	83.27237	1.217213	15.51042
7	4.33E+09	76.66748	1.088493	22.24403
8	4.52E+09	70.47286	1.708965	27.81818
9	4.90E+09	69.56700	3.534532	26.89846
10	6.14E+09	77.60642	5.115781	17.27779

2- اختبار فرضيات الاستجابة الفورية Impulse response: -أشار الاختبار الثاني – النبضات الفورية – بان حصول نبضة او هزة في الإيرادات غير النفطية يودي النمو الاقتصادي بنسبة 1.07%في السنة الثانية، 2.02% في السنة الثالثة، 2.69% في السنة الرابعة، وهكذا الى ان تصل الى -1.04% في السنة العاشرة، اذ توجد موجات إيجابية وأخرى سلبية، وان حدوث نبضة في الإيرادات الضريبية TR بنسبة 1% تودي الى احداث موجات سالبة في النمو الاقتصادي على مدى عشر سنوات متتالية كما موضح أعلاه: -

جدول (8) النبضات الفورية

Response of GDP:			
Period	**GDP**	**NONR**	**TR**
1	**5.53E+08**	**0.000000**	**0.000000**
2	**1.10E+09**	**1.07E+08**	**-5382929.**
3	**1.54E+09**	**2.02E+08**	**-2.51E+08**

4	1.81E+09	2.69E+08	-5.35E+08
5	1.86E+09	2.36E+08	-8.90E+08
6	1.64E+09	1.17E+08	-1.15E+09
7	1.05E+09	-99791724	-1.30E+09
8	8626908.	-3.80E+08	-1.23E+09
9	-1.53E+09	-7.08E+08	-8.88E+08
10	-3.54E+09	-1.04E+09	-2.19E+08

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

6-1-الاستنتاجات والمقترحات

6-1-1-الاستنتاجات: -

1- ان الإيرادات غير النفطية، مورد اقتصادي هام اذ تشمل ضريبة الدخل والرسوم الضرائب الكمركية وهذه تعد من اهم مصادرها، إضافة الى الدومين العام والخاص، وان هذه المصادر تتحدد بالهيكل الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، والذي ينعكس إيجابا في زيادة مؤشرات النمو الاقتصادي.
2- ترتبط الإيرادات غير النفطية ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، اذ تعمل بحصول زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الانفاق الحكومي.
3- بالجانب القياسي هنالك علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والايرادات غير النفطية، اذ بلغت قيمة المعلمة الميل الحدي 69%، والنموذج معنوي من الناحية الاجمالية.

6-1-2-المقترحات: -

1- زيادة متانة راس المال وإيجاد حلول ناجحة للتغلب على عجز الموازنة العامة وتوفير مصادر تمويل إضافية تساعدها في حالة اللجوء الى بإصدار أدوات الدين العام الداخلي الخارجي.
2- زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية في تمويل النمو الاقتصادي والتنمية، من خلال خلق نظام ضريبي ودوره المباشر في تمويل نفقات الدولة التحويلية والمخصصة لإشباع الحاجات الضرورية لأصحاب الدخول المنخفضة من اجل التفاوت في توزيع الدخول.
3- لابد من اللجوء الى مختصين لإدارة ملف الإيرادات غير النفطية والقضاء على الفساد الإداري والمالي والتأكيد على جباية المالية للضرائب والرسوم وكذلك القضاء على منافذ التسرب المالي بوجود أنظمة برامج الكترونية وأتممتها تسيطر على المنافذ الحدودية والموانئ.

7-1-المصادر: -

1. James Guartini, Regard Astrup, Macroeconomics, Public and Private Choice, translated and Arabized by Abdel Fattah Abdel Rahman, Abdel Azim Muhammad, Saudi Arabia, Dar Al-Mareikh, 1999.
2. Hayat Bin Ismail, Developing the State's General Budget Revenues (A Theoretical Study), Cairo, Itrak Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, 2009.
3. Samo Wilson William D., Tord House, Economics, Lebanon Library, Beirut, 2006.3-
4. Taher Al-Janabi, Studies in Public Finance and Financial Legislation, Higher Education Press, Baghdad, 1999.
5. Abdel Hamid Al-Qadi, Introduction to Economic Development and Planning, Egyptian Universities House, Egypt, 1975.
6. Abdul Rahman Ismail and others, Economic Concepts and Systems (Macro and Micro Economic Analysis), Wael Publishing House, 1st edition, Jordan, 2004.
7. Abdel Muttalib Abdel Hamid, Economics of Public Finance, United Arab Company for Marketing and Supplies, Egypt, 2010.
8. Abdul Wahab Al-Amin, Principles of Macroeconomics, 1st edition, Al-Hamid Publishing House, Jordan, 2002.
9. Ali Muhammad Khalil, Suleiman Ahmed Al-Lawzi, Public Finance, Zahran Printing and Publishing House, Amman, 2013.

10. Muhammad Abdel Aziz Ajamiya, and others, Economic Development between Theory and Practice, second edition, University Printing House, Alexandria, 2010..
11. Mahmoud Hussein Al-Wadi and others, Principles of Economics, first edition, Dar Al-Masirah Publishing House, Amman, 2010.
12. Michel Todaro, Arabization of Mahmoud Hamid Mahmoud, Riyadh, Al-Marreikh Publishing House, 2009.
13. Ahmed Saeed Al-Sharif, The Role of Fiscal Policy in Rationalizing Private Investment, Journal of Economic Research, No. 1, Volume 14, Libya, 2003.
14. Khalil Ismail Ibrahim, The Economic Effects of Taxes in Iraq for the Period (1985-2002), Journal of Management and Economics, University of Baghdad, No. 67, 2007.
15. Reda Sahib Bu Hamad, The Policy of Subsidies according to Imam Ali bin Abi Talib (peace be upon him), Dhi Qar University Journal, No. 2, Volume 1, 2005.
16. Salem Rassan, Musab Abdel-Al, The Iraqi economy in light of rentier dominance and the requirements of economic diversification for the period 2003-2015, Gulf Economic Journal, No. 34, 2017
17. Saud Ghali, Shafan Juman, Measuring and analyzing non-oil revenues in the growth of the Iraqi economy for the period 2003-2017, Al-Kut University Magazine, issue 34, 2019.
18. Samir Al-Abdali and others, The role of electronic government in maximizing public revenues: Iraq as a model, Journal of Business Economics, No. 4, Volume 4, 2023.
19. Samir Al-Abdali and others, The role of electronic government in maximizing public revenues: Iraq as a model, Journal of Business Economics, No. 4, Volume 4, 2023.
20. Shahd Ali, Abdullah Al-Sabaawi, The impact of economic changes on the volume of public spending in Malaysia as a model (1990-2020), Al-Riyadah Magazine for Finance and Business, No. 4, Vol 3, 2022.
21. Amer Al-Faraji, Mukhaif Hamad, The impact of the general budget on human development in Iraq for the period 2004-2019, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, No. 54, Vol 17, 2021..
22. Abdel Sattar Al-Mawla, Public Revenues and Gross Fixed Capital Formation over GDP in Iraq for the Period 1990-2020, Journal of Business Economics, No. 4, Volume 4, 2023.
23. Aqeel Al-Helou, Qamar Al-Gharabi, Alternative (non-oil) revenues and their impact on the public budget using the logarithmic function, Al-Muthanna University Journal of Economic and Social Sciences, No. 12, Volume 3, 2022.
24. Ali Hussein, Hassan Jamal, The impact of public revenues on the economic growth rate in Iraq for the period 2004-2020, Journal of the College of Management and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, No. 1, Volume 16, 2024.
25. Ali Nabaa Sayel, Maha Khaled Shehab, Analysis of the relationship between saving and economic growth in Iraq for the period (2004 - 2020), Journal of Business Economics, No. 6, Volume 5, 2023.
26. Muhammad Saud, The impact of taxes on non-oil revenues in the Kingdom of Saudi Arabia - an econometric study, North African Economics Journal / No. 31, Volume 19, 2023
27. Murtada Muhammad, Fawad Hussein, The impact of non-oil revenues on the average per capita GDP in Iraq for the period (2004-2020), Tikrit Journal of Economic and Financial Sciences, No. 18, Volume 60, 2022.
28. Maha Karim Ali, Standards of Economic Growth and Its Repercussions in Iraq for the Period 2000-2012, Journal of Educational Studies, No. 55, 2021.
29. Muhannad Khamis and others, Analysis of the development of the relationship between public revenues and total saving in the Iraqi economy for the period (2005-2021), Kirkuk Journal of Social and Economic Sciences, No. 4, Volume 13, 2023.
30. fouad Hussein, Murtha Mohammed, Analysis of the contribution of tax revenues to economic growth (2020-2004) in Iraq for the period, Wraith scientific journal, vol 5, no 16, 2023..
31. Saba Al-Mayahi, The impact of non-oil revenues on economic development indicators, experiences of selected countries with reference to Iraq, doctoral thesis, University of Karbala, 2022.
32. Elham Wahid Denham Manzoor, The effectiveness of the performance of the financial market and the banking sector in economic growth, Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2006.
33. International Monetary Fund, Economic and Financial Policy Memorandum and Technical Memorandum of Understanding, Baghdad, 2016.
34. Ministry of Planning, National Development Plan for the years 2010-2014, Baghdad, 2009.(2020-2009) Ministry of Finance, Statistical Department for various years .
35. Emmanuelle Auriol and Michael Warblers, Taxation Base in Developing Countries, Journal of Public Economics, vol 89, issue 4, Holland, 2005.